



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة
من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة
الحادي عشر المنعقدة في ٢٧/محرم/١٤١٢ هجرية الموافق
١٩٩١/٨/٧ ميلادية

العدد (٨)

العدد (٨)

جدول الأعمال

صفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمود المومل

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب سلطان العدوان

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب عبدالرحيم العكور

د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب كامل العمري

٣ - قرارات اللجنة المالية

هذا من الملحق

الصفحة

- أ - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/٨/٣ حول مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١ ٤
- ب - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩١/٨/٣ حول مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١. ٩

٤ - ما يجد من اعمال

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩١/٨/١٤ الساعة العاشرة صباحا

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٧/محرم/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩١/٨/٧ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثامنة) من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي)

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: عبدالباقي جمو، احمد قطيش، محمد العلاونة، احمد الكوفحي

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: محمود هوميل، سلطان العدوان، كامل العمري، عبدالرحيم العكور

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: طاهر المصري، عبدالله النور، سمير قعوار، ذوقان الهنداوي، عوني البشير، سلامة الغويري

وحضر من الحكومة

- ١ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات
- ٢ - معالي المهندس رائف نجم: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
- ٣ - معالي الدكتور عيد الدحيات: وزير التربية والتعليم

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٨/٧ م ٣

- ٤ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزير التعليم العالي
- ٥ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية
- ٦ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط
- ٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير السياحة والاثار
- ٨ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء
- ٩ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة والثروة المعدنية
- ١٠ - معالي السيد خالد الكركي: وزير الثقافة ووزير الاعلام
- ١١ - معالي المهندس سعد هامل: السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان
- ١٢ - معالي السيد عبدالسلام فريجات: وزير دولة للشؤون البرلمانية
- ١٣ - معالي السيد سليم الزعبي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ١٤ - معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
- ١٥ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة
- ١٦ - معالي السيد جودت السيول: وزير الداخلية
- ١٧ - معالي السيد تيسر كتمان: وزير العدل
- ١٨ - معالي الدكتور صبحي القاسم: وزير الزراعة

هكذا من الأشهر

هكذا من الأشهر

١٩ - معالي المهندس علي ابوالراغب:
وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين
٢٠ - معالي الدكتور محمد دوح العبادي:
وزير الصحة
٢١ - معالي المهندس صالح
ارشيدات: وزير الشباب

افتتاح الجلسة:
معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن
الرحيم

النصاب مكتمل بسم الله تفتتح الجلسة
يضاف على جدول الاعمال تحت ما يجد من
اعمال استقالة معالي النائب عبدالكريم
الدغمي من اللجنة القانونية، تضاف تحت
ماجد

الاستاذ الامين العام جدول الاعمال
السيد الامين العام: شكراً معالي
الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
الجميع: نوافق عليه ونعفي الامين العام
من تلاوته.

السيد الامين العام: ٢ - الاجازات
والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمود
المومل.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة
النائب سلطان العدوان.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب كامل
العمري.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب
عبدالرحيم العكور.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على معذرة السادة النواب
المحترمين؟

الجميع: موافقون
السيد الامين العام: ٣ - قرارات
اللجنة المالية

أ - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/٨/٣ حول
مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة
المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١

وقد وزعت نسخ الاتفاقية في الجلسة
الاولى للمجلس

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر
اللجنة المالية

السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة
المالية: اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب
بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩١/٨/٣، برئاسة
معالي الدكتور عبدالله العكايلة رئيس اللجنة
ومقررها سعادة السيد مطير البستنجي
واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

احمد الكفاوين، حمزة منصور، عطا
الشهوان، فؤاد الخلفات، بسام حدادين، د.
علي الحواملة، محمد العالونة، سمير قعوار

وتغيب عن حضور الاجتماع بمعذرة
معالي السيد عبدالكريم الكباريتي وزير السياحة
والاثار

وتغيب عن حضور الاجتماع بدون
معذرة السادة:

د. عبدالله النصور، عبدالسلام
فريجات، د. علي الفقيه، د. ذيب مرجي،
عيسى الرميوني، جمال حداد، وزياد الشويخ

كما حضر اجتماع اللجنة معالي وزير
المالية السيد باسل جردانة

ونظرت اللجنة في مشروع قانون تصديق
اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية وبعد
دراسة مشروع القانون دراسة مستفيضة، قررت
اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها

معالي رئيس المجلس: دكتور محمد
ابوفارس

الدكتور محمد ابوفارس: بسم الله
الرحمن الرحيم

الحقيقة نحن نعلم أن التوجه بالنسبة
للحكومة الاصل تخفيف المديونية، وان هذا
القرض هو قرض استهلاكي وليس قرض
استثماري، فهو ايضا تدفع عليه نسبة ربوية
بنسبة (٢٪) ولمدة (٣٠) عام وهذا القرض
يترتب عليه فوائد ربوية ثلث المبلغ تقريبا،
وبنفس الوقت ان هذه الامور هي محرمة في ديننا
بل وتضر باقتصادنا وتزيد كاهل البلد في المديونية
عما يدفعني الى ان اقول انني لا اوافق على هذه
الاتفاقية خاصة وان البلد لا يتجه نحو التقشف

بل يتجه نحو السرف والترف في كثير من
الامور، وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ
نايف الحديد

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن
الرحيم

مشروع تصديق الاتفاقية للقرض بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة
المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١، طرح امامنا
بعد ان قامت اللجنة المالية بدراسته دراسة
مستفيضة، وقررت اللجنة دون الرجوع او دون
اعطائنا الفرصة، او دون اطلاقنا على هذا
المشروع، بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة، انا
اعتقد لو ان اللجنة اطلعتنا على هذا القانون
لكان ممكنا ان نطمئن لسير الاجراءات. وانا
اعتقد انه من الممكن ان يكون هذا القرض لن
يستعمل الا لشراء مواد او سلع قد تكون بغنى
عنها ولا استبعد ان يكون مخالفا للمادة (١١١)
من الدستور التي تفرض على الحكومة الاخذ
بمبدأ التكليف التصاعدي تحقيقا للعدالة
الاجتماعية لان هذه القروض وفوائدها ستعود
في المستقبل علينا نحن الذين سندفع الضريبة
وامل ان لا يتجاوز مقدرة المكلفين على الاداء
وحاجة الدولة الى المال، ولا استبعد اطلاقا شراء
السلع القديمة حيث انني سمعت ولم اكن متأكدا
من ان معظم ما جاء بهذه الاتفاقية سيشتري من
نفس البلد ومن السلع القديمة، ولذلك ارجو
بيان الاسباب الموجبة بوضوح لهذا القرض
والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، السيد مقرر اللجنة

السيد المقرر: أرجو أن أوضح حول ظروف هذا القرض، تعلمون أن من ضمن توجه العالم لمساعدة الأردن على اثر أحداث الخليج أن هناك دفعا نقديا في بعض الحالات من بعض الدول كما تسمح تشريعاتها وبعض الدول تدفع مساعدات نقدية وبعضها عينية والثالثة تدفع على شكل قروض ميسرة من بينها هذا القرض وهو يعادل (٦٠٥٠) ملايين دولار فقط بفترة سماح مقدارها (١٠) سنوات كاملة دون فوائد، ال (١٠) سنوات الأولى بلا فائدة إطلاقا تبدأ الفائدة سنة (٢٠٠١) ب (٢٪) ولدة ثلاثين عام. بحسبة اقتصادية بعيدا عن أي امر آخر يعتبر حوالي (٨٠٪) من هذا القرض هبة او منحة والجزء الآخر يقسط على ثلاثين سنة اذن، اذا ما اخذناها بالحسبة الاقتصادية (٨٠٪) او (٧٥٪) من هذا القرض على شكل منحة، اذا هوليس ذو اثر فاعل سلبي على الاقتصاد بل اثره ايجابي على الاقتصاد الأردني، وان عملية الشراء التي ستم من خلال هذا القرض في غالبيتها ستغطي، وكما عرفنا من وزير المالية، يشراء حديد والحديد يستخدم في البناء الاستثماري وهو لا يتصب على الاستهلاك بالدرجة الأولى.

وان أراد زملائي أن نتعرض الى مواد القانون فالمواد موجودة ولا أدري إن ارادوا أن نتعرض الى بنود القانون بنداً بنداً فهي موجودة ولا تحتمل كثيراً من الوقت وهي موزعة بين أيديكم.

واما من حيث القرض فهو قرض ميسر

جداً ولا يتقل كاهل الاقتصاد إطلاقاً بل يصب في رفد الاقتصاد بعناصر القوة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس، إن هذا القرض لا ينظر فيه الى أن شروطه ميسرة وانما ينظر ايضاً الى انه يضيف عبثاً جديداً، كما ذكر سعادة الدكتور محمد ابو فارس، على المديونية والتي تصبح في حدود سنة ٢٠٠٠ فعلاً مشكلة كبيرة، وأي زيادة في هذه المديونية ستؤدي بعد ذلك الى ارهاق بل إلى زيادة جوع هذا الشعب وزيادة معاناة هذا الشعب.

لذلك ينبغي أن لا ننظر الى ان هذه القروض تسهل الان ولكن أن ننظر الى ما لها والى ماذا سيحدث من جراء هذه القروض المتراكمة والتي لا زلنا نعمل على زيادتها حتى الان.

لذلك ولأن التوجه كما أعلن دولة رئيس الوزراء نحو الشريعة الاسلامية فلا ندرى كيف نوفق بين هذه القروض الربوية وبين التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية؟ من هنا فأني أرى عدم التصديق على اتفاقية هذا القرض وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الزين

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة كلام الاخ، وكلام جميع زملائي، جميعنا في موقع المسؤولية أن كان حكومة او نواب، والذي اعرفه ان هناك عدة اتفاقيات بين الأردن وبين العديد من الدول وجميع هذه الاتفاقيات لمساعدة الأردن لتحمل

اعبائه. ما تفضل به قبل قليل المقرر كان فيه بعض الايجابيات ولكنني ارغب من الحكومة ومن معالي وزير المالية ان يوضح للزملاء الكرام ماهية هذه الاتفاقية والاتفاقيات المماثلة لها لكي يكون عند الزملاء صورة كاملة، لانه في جدول الاعمال لم توضع الاتفاقية، بحيث يكون عند الزملاء معرفة كاملة عن ذلك، وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور فوزي الطيمية

الدكتور فوزي الطيمية: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة ملاحظاتي تنصب على منهجية اللجنة المالية في دراسة هذا الموضوع، تعودنا ان يكون هناك صورة عن هذه الاتفاقية توزع على اعضاء هذا المجلس الكريم للاطلاع على مشروع الاتفاقية، كما ان اللجنة لم تضمن قرارها او توصياتها أي تفصيلات حول طبيعة هذا القانون، مشروع الاتفاقية، او غاياته او قيمته. ولم تضمن ايضاً توصياتها أي مبررات لقبول هذه الاتفاقية.

فلغايات التوثيق في هذا المجلس من واجب اللجنة المالية أن تضع حيثيات ومبررات قبول أو رفض أي مشروع قانون. هذا من حيث الشكل وقبل أن تدافع الحكومة عن هذه الاتفاقية من واجب المجلس أن يطلع على كل هذه المعلومات، ومن واجب اللجنة أن تسهل هذا الاطلاع، وشكراً

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، اعتقد الامانة العامة تعليقها على عدم توزيع

نسخ الاتفاقية، علمت انها موزعة على الاخوان من جلسة سابقة، الاستاذ عبدالله زريقات

السيد عبدالله زريقات: شكراً معالي الرئيس، لا احد مع زيادة المديونية لكن لاختيار للحكومة الأردنية في ظل اوضاعها الاقتصادية الصعبة والتي كلنا بنعرفها الا انها تتوجه للدول التي يمكن تساعدها في اخذ القروض خاصة في ظل ظروف الوضع العربي الراهن، وقف المساعدات العربية والحصار الذي يتعرض له الاردن. ترك القروض هذه، بدنا نحمل مشاكلنا في البلد من أين نجيب فلوس اذا احنا ما اتقدمننا لهذه الدول، وخاصة في مثل هذا القرض

القرض هذا اشبه بالهبة، هذا ليس قرض فوائده بسيطة وبعد نهاية القرن حتى نبدأ ندفع فهذا قرض اشبه بالهبة وليس قرض، فاذا فيه أي خيارات أخرى التي احنا ندير حالنا بالاردن ما حدا بمانع، شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ عبدالحفيظ علاوي

السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس، الحقيقة انا اطلب ان يكون هناك فيه توضيح وتحديد للمشاريع التي سيستخدم فيها هذا القرض، لانه اذا كانت المشاريع انتاجية ولا غنى لنا عنها سيكون موقف واذا كنا لا زلنا على نفس الخط في المشاريع الاستهلاكية والاعتمادات ببعض المواد التي قد لا تكون اساسية ولا تعود بالفائدة على مشاريع انتاجية وبالتالي إيجاد فرص عمل جيدة في

الأردن ارجو ان ننحو منحاً جديداً في موضوع هذه القروض اذا كان هناك اضطراباً لمثل هذه القروض. فانا اقترحي المحدد لم تشر اللجنة المالية ولا وزير المالية الى تفصيلات المشاريع التي يمكن ان تستخدم فيها هذا القرض، وهذا التعميم حقيقة لا يصلح لهذه المرحلة التي نعيش فيها. اقترحي المحدد ان تعاد هذه الاتفاقية للحكومة واللجنة المالية حتى تزود المجلس الكريم بتفصيلات حول المشاريع التي ستستخدم فيها الاموال، اما هذا التعميم فنحن نسمعه منذ زمن دائماً قرض قرض والناس تقول القروض كثيرة ومش شايفين شيء، فبدنا نقولهم والله في شيء وجزاكم الله خيراً وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة وجهة النظر واضحة من قبل الاخوان والاتفاقية معروفة انها قرض فمن رأى فيها صورة الربا وانا منهم لا اوافق ومن رأى فيها انها تخدع مصلحة هذا البلد وخاصة انه يعاني من ضائقة اقتصادية وانه لا يرفعوي عن قضية الموافقة على الربا فانه سيوافق ولذلك اقترح اقفال باب النقاش والتصويت على المادة وانتهى الامر

معالي رئيس المجلس: ما هو الاقتراح الاستاذ عبدالحفيظ؟

السيد عبدالحفيظ علاوي: يعاد مشروع الاتفاقية الى الحكومة حتى تزود المجلس بتفاصيل المشاريع التي تستخدم فيها هذه

الاموال قبل التصويت عليها، حتى نكون منطقيين مع انفسنا حتى نكون نواب معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم لي، الان نستمع الى معالي وزير المالية

معالي وزير المالية: قبل التصويت معالي الرئيس، قد يكون من المفيد ان نجيب على بعض الاسئلة التي اثارها الاخوان النواب

قيمة القرض كما تفضل مقرر اللجنة هي من (٥٥ - ٦٠) ملايين دولار وهي ليس بمبلغ كبير، سعر الفائدة اول عشر سنوات لا تدفع اي فائدة يسدد القرض على عشرين سنة بعد عشرة سنوات فترة امهال. سعر الفائدة على الفرنك البلجيكي هو (٩٪) فلو افترضنا ان البنك المركزي ترك المبلغ عنده كجزء من احتياطيته الفائدة التي يطلعها خلال عشر سنوات هي مساوية لقيمة القرض. وبالتالي هذا القرض، بافتراض ان البنك المركزي ابقاه لديه لا يشكل اي عبء مالي على الحكومة فقط وبعد عشر سنوات هو يعتبر منحة للحكومة الاردنية. القرض اعطي لتوفير عملة اجنبية لتمكين الاردن من تجاوز الازمة وبالتالي هو ليس لمشروع عدد بل لبناء احتياطي المملكة من العملات الاجنبية وكما تعلمون فاحتياطي المملكة من العملات الاجنبية الان بوضع افضل بكثير وبشكل ملحوظ عما كان عليه في نهاية عام ١٩٨٩، اثير موضوع العمى الخاص بالقروض على الاقتصاد الاردني هناك معايير مختلفة بالنسبة لعمى الاقتصاد ليس المهم فقط هي قيمة القروض الاهم هي شروط القروض والفوائد التي تترتب عليها، هذا القرض لانه قرض سهل

ب - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩١/٨/٣ حول مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩١/٨/٣، برئاسة معالي الدكتور عبدالله العكاملة رئيس اللجنة ومقررها سعادة السيد مطير البستنجي واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء احمد الكفاوين، حمزة منصور، عطا الشهبان، فؤاد الخلفات، بسام حدادين، د. علي الحوامدة، محمد العلاونة، وسمير قعوار وتغيب عن حضور الاجتماع بمعذرة معالي السيد عبدالكريم الكباريتي وتغيب عن حضور الاجتماع بدون معذرة السادة:

د. عبدالله النصور، عبدالسلام فريجات، د. علي الفقير، د. ذيب مرجي، عيسى الرميوني، جمال حداد، زياد الشويخ كما حضر اجتماع اللجنة معالي وزير المالية السيد باسل جردانة

ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١، وبعد دراسة مشروع القانون دراسة مستفيضة قررت اللجنة المالية الموافقة عليه مع اجراء التعديل التالي على المادة (٢) لتصبح كما يلي:

المادة ٢ يعدل القانون الاصلي باضافة المادة التالية اليه رقم (١٢)

المادة ١٢ -

تبقى الانظمة والقرارات التي صدرت

فالحصول عليه مقابل اصفاء قروض بشروط تجارية يقلل اعباء تسديد القروض على الاجيال القادمة، والاقتصاد الاردني هو اقتصاد ديناميكي والافتراض ان الاقتصاد الاردني من هنا الى عشر سنوات لن ينمو ليس بافتراض واقعي، وبالتالي فان حجم القروض الخارجية بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي سيكون اقل بكثير مما هو عليه الان اذا ما نجحنا في الحصول على قروض ميسرة مقابل انتهاء القروض بالشروط التجارية. ان هذا القرض في مجمله وفي محصلته، يفي الغايات الانية للاقتصاد الاردني ويساعد الاردن على تجاوز الازمة ويمكنه من اتخاذ فكرة باستئناف النمو الصحي وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي الوزير، اتوقع ان الحديث كله منصب على فكرة واحدة وقد نوقشت من حوالي (٩) اعضاء من المجلس الكريم او (١٠). وهناك اقتراح باقفال المناقشة واقرار قبله بالتصويت على رد هذه الاتفاقية الى اللجنة المالية فتأخذ بالابعد، فنصوت على من يرى رد هذه الاتفاقية الى اللجنة المالية كما طلب ذلك الاستاذ عبدالحفيظ علاوي، من يوافق على هذا الاقتراح؟

يبدو ان الاقتراح لم ينجح

الاقتراح الثاني اقفال باب النقاش، والتصويت على تنسيب اللجنة المختصة، من يوافق على تنسيب اللجنة؟

السيد الامين العام: ٣٧ - ٦٣

معالي رئيس المجلس: ٣٧ - ٦٣ وموافقة على تنسيب اللجنة، البند الثاني السيد الامين العام.

هكذا من المأهول

هكذا من المأهول

بمقتضى المادة (١٢) من القانون الاصيل قبل الغائها سارية المفعول وذلك اعتباراً من ١٩٩١/٤/١٤ وحتى نهاية ١٩٩٢/١٢/٣١، ويعتبر ما استوفي بموجبها صحيحاً وبالنسب الواردة فيها وتعتبر ملغاة حكماً بعد هذا التاريخ وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

معالي رئيس المجلس: اقرأ الاسباب الموجبة اذا سمحت

السيد المقرر

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون الضريبة الاضائية

١ - اصدر مجلس الوزراء وبحسب صلاحيته المخولة بموجب المادة (١٦) من القانون الاصيل رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ قانون الضريبة الاضائية والتي تم تعديل رقمها لتصبح (١٢) بموجب القانون المؤقت المعدل رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨، عدداً من الانظمة والقرارات تهدف الى

أ - تحقيق ضريبة اضافية لزيادة موارد وتنظية العجز في قانون الموازنة العامة

ب - اعفاء بعض السلع الاساسية والضرورية من الضريبة بهدف تخفيض اسعارها للمواطن الاردني جـ - اعفاء الجهات الدبلوماسية وضيوف الحكومة الرسميين والافواج السياحية من دفع ضريبة المغادرة

٢ - صدر القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ المعدل لقانون الضريبة الاضائية الاصيل وكان من جملة احكامه ما ورد في المادة (٧) منه التي لغت المادة (١٦) من القانون الاصيل التي اصبحت تحمل الرقم (١٢) بموجب القانون المعدل رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨، ولم تتضمن هذه المادة نصاً يقي العمل بالانظمة والقرارات التي صدرت بموجب المادة (١٦) التي اصبحت تحمل الرقم (١٢)

٣ - ولما كانت هذه الانظمة والقرارات تحقق ضريبة اضافية تقلد بالملايين ويحقق بعضها اهدافاً اجتماعية واقتصادية للمواطنين واصبحت جزءاً من نظام الضرائب في الدولة استوعبها الاقتصاد الوطني وان عدم بقاء العمل بها يؤثر بشكل كبير على موارد الخزينة الامر الذي استوجب وضع المشروع المرفق.

معالي رئيس المجلس: نبدأ بمشروع القانون مادة مادة، ثم يبدأ النقاش على كل مادة،

السيد المقرر: هل مادة واحدة

معالي رئيس المجلس: اقرأها السيد المقرر

المادة كما وردت بالمشروع

المادة ١٢

تبقى الانظمة والقرارات التي صدرت بمقتضى المادة (١٢) من القانون الاصيل قبل

الغائها سارية المفعول وذلك اعتباراً من ١٩٩١/٤/١٤ ويعتبر ما استوفي بموجبها صحيحاً وبالنسب الواردة فيها الى ان تعدل وفقاً لاحكام هذا القانون

المادة كما عدلتها اللجنة

المادة ١٢ -

تبقى الانظمة والقرارات التي صدرت بمقتضى المادة (١٢) من القانون الاصيل قبل الغائها سارية المفعول وذلك اعتباراً من ١٩٩١/٤/١٤ وحتى نهاية ١٩٩٢/١٢/٣١ ويعتبر ما استوفي بموجبها صحيحاً وبالنسب الواردة فيها وتعتبر ملغاة حكماً بعد هذا التاريخ وتوصي اللجنة الموافقة.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير المالية

معالي وزير المالية: كل ما اريد معالي الرئيس، ان اوضح هذا التعديل، قانون الضريبة الاضائية المادة (١٢) معدلة اعطت لمجلس الوزراء الحق بموجب انظمة وقرارات ان تعدل نسب الضريبة الاضائية، او ان تزيد سلع وخدمات تخضع لها الضريبة الاضائية واتخذت هناك بين انظمة وقرارات حوالي عشر انظمة وقرارات صدرت في الجريدة الرسمية واصبحت جزءاً من التشريع الضرائبي في الاردن، وهي تعطي دخلاً اضافياً للخزينة مقداره (٣٠) مليون دينار تذهب برفد موارد الخزينة وتصرف لتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين، اللجنة المالية ومجلس النواب باعتبار ان ذلك تشريع يفرض ضريبة اعتبار ان لا لمجلس الوزراء الحق في ان يقرض ويعدل مثل هذه الضرائب والنسب بموجب قرارات وانظمة يصدرها مجلس الوزراء

وقال هذا من حق النواب. في اللجنة المالية بعد بحث الموضوع حذفت هذه المادة وفي نفس الوقت لم يتعرض القانون ان كيف نعالج الانظمة والقرارات التي صدرت سابقاً، الحكومة تقدمت بهذا التعديل لمعالجة الانظمة والقرارات التي صدرت سابقاً عندما بحث الموضوع في اللجنة المالية، توصلنا الى نتيجة ان تبقى هذه الانظمة والقرارات سارية المفعول واعطاء الحكومة المجال لتقديم مشاريع قوانين جديدة بهذه الانظمة والقرارات يترك لمجلس الوزراء اما ان يقرها أو لا يقرها، واتفق ان يكون الموعد عام ١٩٩٢ وليس ١٩٩١ لانه كما تعلمون اذا كنا بدنا نتقدم بحوالي (٨) قوانين وقد نحتاج الى ان نقدم اقل ونحاول ان نختصرها، فبدا تذهب الى مجلس النواب ثم الى مجلس الاعيان، واللجنة المالية الان بعد استئناف الدورة العادية سوف تشرع في مناقشة الموازنة فلن يكون وقت هناك لاقرارها. وبالتالي اتفق ان الوعد الصحيح هو حتى نهاية عام ١٩٩٢ وهو حل جيد مناسب لانه يعيد صلاحية التشريع بالنسبة للضرائب لمجلس النواب وب نفس الوقت لا يؤدي الى اجراء فوضى مالية من حيث عدم وجود وضوح القوانين المالية وهذا يؤثر على ايرادات الخزينة، وشكراً

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الدكتور محمد ابو فارس

الدكتور محمد ابو فارس: الحقيقة نحن نتحدث عن الشعب ودخل الشعب ومحدودية دخول افراد الشعب ومع هذا تنقل كاهل هذا الشعب بالضرائب. المادة (١٢) الغيت

للتخفيف عن هذا الشعب بما يتعلق بالضرائب الإضافية وترتب على إلغاء هذه المادة إلغاء الأنظمة والقرارات المتعلقة بها، لكن وزير المالية استمر في جلب هذه الضرائب واخذها من الناس مخالفاً للقانون، ونحن نزعم أننا في دولة القانون والمحافظة على القانون، ما دام أن المادة (١٢) ألغيت شيء طبيعي أن تلغى الأنظمة والقرارات المتعلقة بها والا لا فائدة من إلغائها. الذي حدث أن الضرائب الإضافية التي ألغيت بموجب هذه المادة استمر في جلب وجمع هذه الضرائب، الأمر الذي أريد أن أقوله أنا اعتبر أن وزير المالية والحكومة مسؤولة عن مخالفة القانون ويحق لي أن أوجه استجواباً وليس سؤالاً ما دام القانون وما دامت المادة قد ألغيت فعلاً فلا يجوز أن يتجاوز القانون بهذا، وسأوجه استجواباً خطياً لوزير المالية

ثانياً: هذا القانون في الحقيقة تغطية لتصرفات غير قانونية ارتكبتها وزير المالية، ولذلك أرى أن يرد هذا القانون، وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ داود قوجق

السيد داود قوجق: بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس، سبق وأن وعدت الحكومة السابقة بأن لا تفرض ضرائب إضافية إلا بعد موافقة المجلس، ومع ذلك فرضت العديد من الضرائب الإضافية في كافة المجالات وعلى الرغم من الحالة المادية السيئة للمواطن الذي ذاق الأمرين عندما انخفضت قيمة الدينار. لذلك أطالب إلغاء جميع الضرائب

الإضافية وعرضها على المجلس بدلاً من يبارك المجلس هذه الضرائب عن طريق إقرار هذا القانون، علماً بأن الحكومة كانت تقول لمن يراجع في إلغاء هذه الضرائب بأن مجلس النواب قد وافق عليها، لذلك أكرر اقتراحي بإلغاء هذا القانون، وعرض الضرائب الإضافية على المجلس لمناقشتها وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد عويدي

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس، حقيقة لن أطيل الحديث سواء ما قاله معالي وزير المالية أنه تم تحصيل حوالي (٣٠) مليون دينار أردني بموجب المخالفة الدستورية والقانونية التي ارتكبتها معاليه، والتي لو كانت الدورة عادية لما توانيت لحظة في توجيه استجواب لمعاليه حول هذه المخالفة وحول استغلال المجلس. طمأن أن مجلس النواب قد ألغى المادة (١٦) من القانون المعدل لقانون الضريبة الإضافية فلست أدري لماذا لم يبادر معاليه من قبل في تقديم مشروع هذا القانون ليحترم المجلس، ويحترم قرار المجلس، ويحترم وعود الحكومة كلها جميعاً في أن واحد؟ حقيقة هي مخالفة دستورية وقانونية وهي استغلال للمجلس، لا أجد وأنا أحترم نفسي إلا أن لا أوافق عليها وأني سأوجه استجواباً خطياً مع الزميل محمد أبو فارس لمعالي وزير المالية حول هذه النقطة وحينها سنخرج كثيراً من المخبوء وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، ملاحظاتي كالتالي:

أولاً: أنا أسأل نفسي هل هذا التصرف مطلوب منا أن نقرر قاعدة مبدئية ونأصلها؟ أن قرارات المجلس لا قيمة لها كيف؟ بغض النظر عن حاجتنا للمال وأنا أقر في ذلك، لكن هل من المقبول لدينا ولدى المجلس أن تحصل أموال بدون قانون، والدستور يقول لا ضريبة إلا بقانون ولا جريمة إلا بنص، وأنا على مبدأ حقيقة احترام القرار فقط، وأنا لا أرى مبرر تحت أي غطاء فني، أو مالي، أو أزمة أن يتجاوز القانون، المادة (١٦) التي تكلم عنها معالي الوزير ألغيت لأنها أصبحت مادة (١٢) حسب القانون لسنة ١٩٨٨، وما دام أيضاً ألغيت فحقيقة لا يجوز لتحصيل أموال من الناس؟ كيف نفر مبداء؟ أنا بحكي كمبدأ، أرى أن المجلس طبعاً وهذه وجهة نظري أن المجلس لم يحترم قراره، حسن نية اعتبرها، لكن هل نوافق على خرق هذا المبدأ؟ ثم التجاوز إذا فعلنا هذا حقيقة نفتح المجال للتجاوز ومبدأ التجاوز مرفوض نتجاوز قرارات المجلس ولا ليش المجلس لعاد؟ مشان النمرة الحمراء اللي على السيارة

لذا أقترح رد القانون احتراماً لتحقيق المبدئية حتى في المستقبل يكون فيه احترام لقرارات المجلس، مثل ما مطلوب منا أن نحترم قرارات السلطة التنفيذية لأنها المصلحة العامة، اطلب من السلطة التنفيذية أن تحترم أيضاً قرارات المجلس وأن ينظر لهذه القضية من هذا

المنظار المبدئي وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي

وزير المالية

معالي وزير المالية: شكراً معالي الرئيس،

اعتقد في البداية يجب أن يوضح التطور التاريخي لهذا الموضوع، عند بحث إلغاء هذه المادة في اللجنة المالية، أنا لفنت نظر اللجنة المالية إلى أن هناك أنظمة وهناك تعليمات صادرة بموجب المادة التي سوف تحذف وكان جواب اللجنة المالية والتوجه العام أنها حقوق مكتسبة وإلغاء هذه المادة لا يؤثر عليها، في وزارة المالية سألت أنا وبعض الأجهزة الفنية أيدت هذا الرأي، وهناك شك قانوني، هل ألغيت القرارات السابقة والأنظمة السابقة أم لم تلغى؟ ولكن عند التنفيذ وجدت أن هناك فوضى من ناحية تطبيق القوانين، ناس تؤيد أن تعتبر الأنظمة ملغاة طالما أن الأصل الغي، ناس يقولون إذا لم يصدر في النظام المعدل ما يقول أن هذه الأنظمة قد ألغيت فتبقى الأنظمة سارية المفعول حلاً لذلك الوضع نحن قلنا الأفضل أن نتقدم بتعديل جديد

التعديل كما مطروح عليكم لا يحمل أي ضرائب إضافية على أي إنسان كل الذي يقوله أن حدث هناك خطأ نتيجة لمعالجة أمر ولا بد من تصحيحه بدون كلفة عالية على الخزينة. ومن هنا لعام لغاية عام ١٩٩٢ جميع هذه الأنظمة والقرارات سوف تترجم إلى قوانين جديدة ولكم الحق أما أن ترفضوها أو تقروها وتقيموها، وأنا لا اعتقد أن مجلس النواب من ناحية يطالب الحكومة بتوفير مزيد من الخدمات الاجتماعية

هكذا من الأشغال

وفي نفس الوقت من ناحية أخرى عندما تكون هناك موارد للخزينة لأسباب ولخطأ تاريخي كما أنا شرحت بهاجم الحكومة لأنها تتخذ اجراءاً لتوفير الموارد المالية للاستمرار في تقديم الخدمات الزائدة. القانون كما هو مقدم متوازن اخذ بعين الاعتبار جميع وجهات النظر المختلفة وهو حل جيد ومناسب واقراءه في مصلحة الوطن، وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم،

معالي وزير الشؤون البرلمانية

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الحقيقة ما أريد أن أوضحه للاحقة الكرام خاصة أنني سمعت حديثاً يشكك فعلاً بأن وزير المالية قد خالف وهو الذي ارتكب مخالفات في هذا الموضوع. سيدي القرارات التي صدرت صدرت بموجب قانون مؤقت أو قانون أصلي سنة ١٩٦٩ وتبعه قانون معدل سنة ١٩٨٨، هذه القرارات التي نتحدث عنها والتي تحدث معالي وزير المالية بأنه تم تحصيل المبالغ التي أشار إليها كانت قد أجريت بموجب قوانين أساساً. ما ألقى هذه القرارات هو القانون الصادر سنة ١٩٩١، ولذلك وزير المالية لا يحاسب الحقيقة الآن على مخالفة كيف ما كانت صدرت بموجب قانون سابق، إذا أردنا أن نسأل وزير المالية نسأله عن المخالفات التي ترتكب بعد إلغاء القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ الحقيقة وهذا عهد قريب. ولذلك هو احتراماً من الحكومة ومن وزير المالية لقرار المجلس بإلغاء القانون تقدم بمشروع هذا القانون فإذا أقره المجلس كان به وإذا لم يقر فوزير المالية لم يرتكب مخالفات حقيقة

في هذا الشأن لأن القرارات التي صدرت كانت صادرة بموجب قوانين أعطت صلاحيات للحكومة أن تصدر مثل هذه الانظمة والقرارات. ولذلك لا أرى مخالفة حقيقة وقع فيها وزير المالية في هذا الشأن وباستثناء الفترة الواقعة بين إصدار القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ إلى الآن فقط لا غير

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي

وزير العمل

معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة

الوزراء: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة تقتضي الامانة ان نبليغ المجلس الكريم عندما تقدم معالي وزير المالية الى مجلس الوزراء بهذا المشروع، تقدم بهذا المشروع بناء على حديث سابق تمت به مناقشة قانون الضريبة الاضافية في المجلس الكريم، في دورة عادية سابقة، اثناء النقاش وطلب اللجنة المالية إلغاء المادة المشار إليها المادة (١٦)، وزير المالية تكلم للجنة واعضاء اللجنة موجودين في هذا المجلس وهم اناس افاضل ويستطيعون ان يتذكروا ذلك. طلب من اللجنة المالية او ذكر اللجنة المالية بان هنالك انظمة صادرة بمقتضى هذه المادة تعطي الحق لوزارة المالية وللمجلس الوزراء بوضع اسس لاستيفاء ضريبة اضافية على بعض السلع، قيل له ان هذا الموضوع حق مكتسب وان إلغاء المادة لا يلغي هذه الانظمة بهذا الشكل وكل ما استوفي يعتبر قانوني، كانت هذه وجهة نظر واجتهاد من بعض الاعضاء في اللجنة المالية ولم تلقى. لذلك أنا لا ادافع هنا عن وزير المالية وإنما يكون قد خرج من المسؤولية عندما ابلغ

زملاءه في اللجنة المالية بهذا الاشكال القانوني. بعد ذلك بقيت هذه الانظمة ولم تلقى، استوفت وزارة المالية ضرائب بموجب هذه الانظمة. السؤال يا اخوان بامانة لو لم يستوفي وزير المالية هذه الامور هل يترك وشأنه؟ هل يترك ديوان المحاسبة؟ ديوان المحاسبة مربوط بهذا المجلس سيوجه له الاستيضاح تلو الاستيضاح ويعتبر ان وزير المالية مقصر وبذلك يكون وزير المالية قد وقع امام حديث الاخوان، حديث الزملاء، يكون قد وقع على طريقة المثل الذي يقول (لاعم ستي بخير ولا مع سيدي بخير). لذلك ارجو من رئيس اللجنة المالية الزميل الكريم، الذي كان مقررها آنذاك ولا ادري عندما نقش القانون هل كان مقرر اللجنة المالية الدكتور عبدالله ام كان وزيرا، ارجو ان يوضح هذا الكلام اذا تكلم علينا، وشكرا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكرا،

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن

الرحيم

اولا: ليس احد في المجلس ضد الخزينة ومواردها، ولكن هذا المجلس لا يميز المخالفات الدستورية والقانونية حتى ولو كان فيها المصلحة كما يقال والا لا داعي للدستور ولا داعي للقوانين وكل يعمل وفق مصلحته يقول هذا الانسب وهذا الاصلح. ويمكن ايضا فرض ضرائب اخرى يعني غير هذه الضرائب فيها مصلحة ايضا ربما لو فرضت (٢٠) ضريبة اخرى كذلك لزيادة موارد الخزينة فيها مصلحة، لكن هل هذا هو المصلحة فعلا؟ وهل هذا هو

الذي ينسجم مع الدستور والقانون وهذا المجلس، ان القرارات الصادرة النيت بإلغاء المادة (١٢) وان من البديهي ان يبطل الفرع ان بطل الاصل. ولذلك لا ادري اذا كان هنالك سند قانوني او دستوري يعطي اي قرار صفة شرعية بعد إلغاء اصل هذا القرار او المادة التي بني عليها هذا القرار. وتذكير معالي الوزير اللجنة المالية بالانظمة والقرارات الملغاة لا يصلح سنداً لهذه المخالفة واللجنة المالية لا يمكن ان تجتهد في موضع النص، ولا يمكن ان تبني مثل هذا الامر وهذه سابقة تجعل السلطة التنفيذية تجتهد في مخالفة الدستور والقانون معتمدة على الموافقة اللاحقة، واحب ان اسره ايضا ان كثيرا من المواطنين كانوا يحملون القانون الى الجمارك ويحملون القانون هذا ولكن التعليمات الشفهية التي كانت قد وصلت الى الدوائر كانت تمنع القانون من النفاذ وبالتالي فان هذا الشعب يراقب ايضا ويعلم بان هذه الضرائب لم يكن لها مستند قانوني ولذلك فاني مع رد هذا القانون، وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ

حسين مجلي

السيد حسين مجلي: شكرا سيدي الرئيس، ارجو ان اذكر المجلس الكريم ان قانون الموازنة التي وافق عليه هذا المجلس، اصبح الدخل المجبي او الذي سيجبي، حتى الدخل موضوع البحث الذي جبي او الذي سيجبي حتى نهاية ١٩٩١، جزء لا يتجزء من قانون الموازنة العامة المقر من هذا المجلس. ولذلك باعتقادي انه لا مخالفة قانونية او دستورية

هكذا من المأهول

حتى نهاية ١٩٩١، إذ أن هذا المجلس بالعكس، المجلس يتناقض مع نفسه بإقراره قانون الموازنة العامة والغاء هذه المبالغ المتأتية خلال هذا العام الضرائب أرجو أن أضيف أنه في قوانين الضرائب أيضا هناك قاعدتين تراعيهما الدولة في فرض الضريبة، قاعدة الوفرة وقاعدة العدالة وكثيرا ما يعصف بقاعدة العدالة لحساب قاعدة الوفرة أو العكس. الذي يحكم ذلك مصلحة الخزينة وضرورات ما يسمى تسير المرفق العام، إذ أن ضرورات تسير المرفق العام أحيانا تفرض على الدولة خوفا من توقف سير المرفق العام، تفرض على الدولة فرض الضريبة أحيانا على حساب العدالة، ومن هنا فاني أرى أن إجازة ما ورد في هذه المادة إجازة سليمة وأرى أيضا أنه لا مخالفة قانونية على الأقل حتى نهاية ١٩٩١، وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالعزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر: ليس موضوع فقط الضرائب الإضافية هو ما يتعدى به على حقوق هذا الشعب، فإن الأسعار المتنامية والتي قامت بها وزارة التموين في هذا العام خير دليل. وأنا حين كنا نناقش الميزانية لعام ١٩٩١، تعهد دولة رئيس الوزراء بأن لا يرفع سعر أي سلعة لهذا الشعب إلا بعد الرجوع إلى مجلس النواب وأخذ موافقته، ولكن وزارة التموين رفعت الأسعار مضاعفة خلال هذا العام، والرجوع إلى المؤسسة الاستهلاكية التي يرجع إليها الموظفين نجد أن أي سلعة كان ثمنها (١٠٠ فلس) أصبحت (٢٠٠ فلس) ودون الرجوع

ودون مراعاة حق هذا الشعب الذي لم يعد يستطيع أن يشتري حتى السلع الضرورية، لذلك ومن هذا المنطلق تقدمت بمذكرة إلى الحكومة وحولت إلى وزارة التموين أيضا حتى يجيبون عن الأسعار التي رفعوها، ولذلك يا إخوان عندما سألت وزير التموين قال لي بالاحرف الواحد أن رفع سعر المشروبات الغازية في حينه أعطى للحكومة دخل (٦) ملايين دينار من يدفع هذه الملايين؟ يدفعها المواطن لأن الشركة ترفع أسعارها والحكومة تتقاضى رسوم وضرائب ويبقى ابن الشعب الذي لا يستطيع شراء هذه المادة الضرورية إلا على حساب أمور أخرى. لذلك من هذا المنطلق الحقيقة أرى أن يكون مجلس النواب مراقبا للأسعار وللضرائب، فقد ناء هذا الشعب بحمل هذه الضرائب وهذه الأسعار. وإن أي مواطن الآن يقول مجلس النواب لم يصنع شيء في هذا الباب، أرجوا إخوة أن تنتبه إلى هذا الموضوع وأن نرد هذا القانون إذا كان ذلك دستوريا وشكرا

معالي رئيس المجلس: الاستاذ نايف الحديد

السيد نايف الحديد: كنت أتوقع أيضا بأن اللجنة المالية ستغرق لنا القانون الأصلي رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ حتى نعرف المبالغ المفروضة سابقا ونقارنها

ثانيا: إن ما ذكر في الحقيقة في المبررات لهذا القانون تحقيق ضريبة إضافية وفيها إعفاءات وجاء في المادة (٣) تحقيق ضريبة إضافية تقدر بالملايين. أنا شخصيا لا أتفق لا مع

اللجنة المالية ولا مع وزير المالية، بأن الضريبة هذه تقدر بالملايين. المفروض أن يعطونا صورة حقيقية عن تقديرات هذه الضريبة، وطبعاً أنا مع مبدأ تخفيف الضرائب وتوحيد ما بنفس الوقت، لأن الضرائب أصبحت كثيرة وانقلت كاهل المواطنين الذين يدفعون الضرائب، ولو أن هذا القانون يشير إلى شيء معين في الواقع وهو إعفاء بعض الناس المسافرين إلى الخارج ومنهم الهيئات الدبلوماسية وضيوف الحكومة الرسميين والأنواع السياحية. في الواقع كما أفهم أن معظم الأفواج السياحية هم من حملة جوازات السفر الأردنية المؤقتة وهذا ما دام أنه يحمل جواز سفر مؤقت وأردني لا يجوز أن يعفى من الضريبة إطلاقاً، كما أنني أترح أن المادة (١٢) تعدل أو تبقى كما كانت في القانون السابق بدلاً من «حكماً بعد هذا التاريخ» يفضل أن نضع وفقاً لحكام هذا القانون ما دام أن القانون صدر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس اللجنة المالية
السيد رئيس اللجنة: شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم

أرجو أن ألفت انتباه الأخوة الكرام إلى أن المخالفة التي يتكلمون عنها هي عميقة في هذا التشريع منذ عام ١٩٦٩ ثم عام ١٩٨٨، فجاء هذا المجلس يصحح خلافاً تشريعياً وهو أن الضريبة لا بد أن تكون بقانون، وحين صدر القانون رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الغى المادة (١٢) في قانون ١٩٨٨ التي كانت أصلاً هي المادة

(١٦) في قانون ١٩٦٩ التي تبيح لمجلس الوزراء إصدار أنظمة وقرارات تعدل بموجبها نسب ضريبية وتضيف سلماً وتعفي غيرها. فرأت اللجنة المالية ورأى هذا المجلس الكريم من بعد ذلك أنه لا يجوز أن يأخذ مجلس الوزراء صلاحية التشريع الضريبي الذي هو من حق مجلس النواب، أو مجلس الأمة، لكن الغناء هذا القانون يترتب عليه أضرار مالية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينعدم الأثر المالي لمجرد صدور هذا القانون. وقد نبه معالي وزير المالية يومها إلى أن ثمة أنظمة وقرارات قد صدرت ومعمول بها منذ القدم وينبغي بموجبها نسب ضريبية فيرجى الانتباه لما فقد قيل له في يومها أنها تشكل حقوقاً مكتسبة، لكن الواضح أن ما مضى يعتبر حقوقاً مكتسبة، أما ما هو قادم فيفترض أن يستنجم مع التشريع نأتي إلى الحل العملي لا يجوز إطلاقاً أن نقول بمجرد ما صدر القانون في ١٤/٤/١٩٩١ أن ينتهي كل تشريع قام به مجلس الوزراء على مستوى الأنظمة أو التعليمات أو القرارات التي صدرت فوراً، لأنه يستحيل عملياً، من هنا فقد وافق هذا المجلس على موازنة عام ١٩٩١، والتي دخل في باب الإيرادات فيها إيراد الضريبة الإضافية، ولذلك يستحيل عملياً أن يقوم هذا المجلس ويقول بمجرد صدور هذا القانون في ١٤/٤/١٩٩١، تلغى كافة الأنظمة والتعليمات والقرارات التي كان معمول بها بموجب المادة (١٢) من هذا القانون. كان توجهي في الجلسة الأخيرة، ويذكر إخواني في اللجنة ومعالي وزير المالية، أنه لا بد أن نعطي مهلة معقولة ننسجم فيها مع الواقع ولا نحدث خللاً مالياً ولا ارتباكاً مالياً ونكون فيها منسجمين

هكذا من الأشهر

مع قرارنا في الموازنة، ثم نعطي مهلة للحكومة ان تحول تلك الانظمة الى مشاريع قوانين لكي ينسجم النص حقيقة مع صلاحيات هذا المجلس، لذلك يا اخواني كان رأيي في اللجنة ان نعطي مهلة نهاية ١٩٩١ باعتبار ان هذا المجلس قد اقر الباب المتعلق بايرادات الضريبة الاضافية في باب الايرادات في الموازنة، لكن وزير المالية دفع بهذا الامر قائلا يستحيل علينا عمليا ان نتقدم بهذا الكم الهائل من الانظمة والقرارات من حيث، الوقت فان رأى هذا المجلس ان المهلة كافية فهو ينسجم مع قراره في الموازنة وينسجم مع حقه، اما القول بغير ذلك ان يرد هذا القانون فهو مغالطة حقيقية وهو يغالط قراره السابق في الموازنة وهذا امر لا ارى ولا يرى عضو في هذا المجلس اطلاقا انه سبيلكه، لذلك يا اخواني نحن بين امرين باختصار اما ان تكون المهلة ١٩٩٢ كما اقترحت وزارة المالية ونجاوبت اللجنة المالية معها لتعطيهما فترة كافية، واما ان هذا المجلس انا انسجم مع قراره في الموازنة، واعطي مهلة عام ١٩٩١، باعتبار ان ايراداتها قد دخلت الموازنة فترة كافية لكي يصحح الوضع ويحول التشريع الذي هو في صورة نظام الى صورة قانون، وهذا ما ارى وشكرا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكرا معالي رئيس اللجنة، الدكتور محمد الحاج

الدكتور محمد احمد الحاج: شكرا معالي الرئيس، يبدو ان مجلس الوزراء يستريح لهذه الصلاحيات الممنوحة له بموجب المادة (١٦) ولم تكن الالية عملية وسريعة في الاستجابة لتلك

التعديلات التي جاء بها المجلس، ولا زالت هذه الصلاحيات حتى الان تستخدم بل اصبحت سلاح بشهره مجلس الوزراء على رقاب الناس بدون قانون وبدون الرجوع الى مجلس النواب. في الاسباب الموجبة لمشروع التعديل في النقطة الثالثة ويقول ولما كانت هذه الانظمة والقرارات تحقق ضريبة اضافية تقدر بالملايين ويحقق بعضها اهدافا اجتماعية واقتصادية للمواطنين، الى اخر النقطة. انا افهم ما تحققة الضريبة المقدرة بالملايين من مورد للخرينة، وهذا صحيح، لكننا لا نرى الاهداف الاجتماعية والاقتصادية من وراء زيادة الاسعار على علية اللبن الرائب التي يأكلها كل مواطن يوميا، او على علية البيسي او المشروبات الغازية. فالاستمرار بهذه الزيادة في الاسعار ضمن هذه الصلاحيات امر يجب ايقافه وانا مع قضية المهلة لا يتمشى الامر وفق القضية المعقولة، وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير

الدكتور علي الفقير: نعود الى الفقرة (٥) من المادة (١١٢) من الدستور، «لا يقبل اثناء المناقشة في الموازنة العامة اي اقتراح يقدم لالغاء ضريبة موجودة، او فرض ضريبة جديدة الى اخر النص. كنا ناقشنا هذا الموضوع في اللجنة المالية عند بحث امر الموازنة، وقلنا ان الموازنة بنيت على اسس ضريبية موجودة سابقا قبل اقرار مشروع الموازنة، حسب النص الدستوري لا يحق لمجلس النواب ان يقر الغاء ضريبة متقررة سواء بانظمة وقوانين موجودة، لذلك يجب ان ينظر الان من الناحية الدستورية الى تصويب

هذا الوضع مستقبلا في اي موازنة قادمة وتكلمنا في هذا الموضوع ولكن كما اظن في ايامها في الحكومة فلم يأخذ كلامنا على اعتبار ان الشك بالحكومة قائم. ولذلك قلنا من الناحية الدستورية لا يحق لنا ان نناقش مثل هذه القضية ما دامت قد تقرر لغة رقمية في الموازنة، وما ذكره معالي وزير المالية، او ما ذكره مشروع الحكومة في الاسباب الموجبة من انه يترتب على اقرار هذه المادة خدمات اجتماعية، باعتقادي الخدمات الاجتماعية واردة يعني عندما خذ من المواطنين (١٠ او ٢٠) مليون، اين ستبقى هذه الاموال؟ على المواطنين، ترجمة هذه المبالغ ايضا هي ترجمة واقعية من خلال خدمات تقدم، صحة، ومدرسة، وكذلك طرق، وكذلك ايضا دعم للمواد التموينية. وباعتقادي ان اخذ هذه الضريبة على بعض المواد لا ارى انها تضر بالمواطن العادي، انما هي ضريبة على امور معينة تحتلها طبقة معينة او فئة معينة من المجتمع، لسنا بصدد المناقشة بهذه القضية حول عدالة هذه الضريبة او عدم عدالتها، نناقش الان امرا دستوريا، دستوريا الان ان اصلا هذا المجلس عندما الغى المادة (١٦) بمشروع من قانون مؤقت حقيقة وقع في لبس دستوري، وهو انه الغاه مع انه ترتب على وجودها لغة رقمية في الموازنة العامة وقانون الموازنة ملزم بكل لغته الرقمية. لذلك انسجاما مع الدستور ارى ان يصحح المجلس موقفه الاول ليكون دستوريا، فيقر هذه المادة الى (١٩٩١) اما بعد هذا التاريخ فالامر خاضع للموازنة القادمة، ويترك الامر لمناقشة هذا الموضوع في الموازنة القادمة، فاذا استطاعت الحكومة ان تقنع اللجنة المالية والمجلس الكريم

بضرورة زيادة ضريبة اضافية معينة حتى تفر الموازنة فتندثر تفر لعام ١٩٩٢، لكن لا ينبغي ان يكون البحث الان بعد ١٩٩٢، فانا اقترح ان يصوت على هذه المادة بالموافقة الى عام ١٩٩١، فقط حتى يكون ذلك تصحيحا دستوريا لواقعا الضريبي واقترح فصل باب النقاش بعد توضيح الامر كاملا، والتصويت على الموضوع وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا سماحة الاستاذ، معالي وزير المالية

معالي وزير المالية: معالي الرئيس، انا اعتقد اعطاء فترة لنهاية ١٩٩١ ليس في مصلحة البلاد. الان ستنتهي هذه الدورة، نبدأ دورة جديدة، سيبدأ موضوع الموازنة العامة من هنا حتى نهاية العام لن نبحث الا الموازنة العامة في اللجنة المالية وبالتالي سينتهي عام ١٩٩١ وعندنا فجوة، هناك انظمة صادرة مورد رئيسي للخرينة لا نعرف كيف تنصرف بها. طالما هناك حدث سابقا نوع من الخلل القانوني ونحن في طريقنا لاصلاحه من الضروري ان نعطي فترة قانونية كافية لاجراء اصلاح اساسي، هذه القوانين لا تشكل عبي، جديد على المواطنين، العبي هو قائم ونحن لا نعدل اي نسبة وردت في القانون السابق بعد ما صدر القانون، وبالتالي لكم الحق ان تقيموها مستقبلا لاننا سنصدرها جميعا على شكل قوانين، واذا وجدتم ان محتويات القانون او النسب غير مرضية، فبإمكانكم ان تغيروها. وارجو اقرار القانون بحيث تكون الفترة ١٩٩٢ لتعطوا وزارة المالية والحكومة مجال ان تنظم الامور بشكل جيد، ولا ان تحدث هناك فوضى مالية وشكرا

هكذا من الشرح

القانون؟ تعد الاصوات

السيد الامين العام: ٥٩ - ٦

معالي رئيس المجلس: ٥٩ - ٦، لم يفز،
اقتراح ان يكون يكتفى لعام ١٩٩١، بدلاً من
١٩٩٢، تعد الاصوات

السيد الامين العام: ٥٩ - ١٦

معالي رئيس المجلس: ٥٩ - ١٦، لم يفز
الاقتراح، بقي تنسيب اللجنة بالموافقة على
مشروع القانون تعد الاصوات

السيد الامين العام: ٥٩ - ٣٨

معالي رئيس المجلس: ٥٩ - ٣٨، موافقة
على ذلك، شكراً السيد المقرر.

وهذا هو نص المشروع كما اقره المجلس

معالي رئيس المجلس: وشكراً، اخواني
عندي من الاخوة المسجلين السادة: حمزة
منصور، احمد عويدي، عبد الحفيظ علاوي،
محمد ابو فارس، جمال حداد، سعد حدادين،
محمد الزين، يوسف مبيضين، محمد ابو عليم،
فانا اقول عندي هذه الاسماء مسجلة حسب رفع
الايدي، هناك اقتراح باقتال باب النقاش وثني
عليه، لدينا ثلاثة اقتراحات اقتراح وثني عليه برد
القانون اقتراح وثني عليه بالاكتفاء لعام ١٩٩١،
وتنسيب اللجنة، هل هناك اقتراحات غير هذه
الاقتراحات؟ هذه الاقتراحات التي وردت وثني
عليها، فالان لدينا بعض الاخوة اقترحوا وثني
على اقتراحهم برد القانون و هو الابد، ثم
نصوت على ١٩٩١، ثم على تنسيب اللجنة.
الاقتراح الاول برد القانون، من يرى رد مشروع

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع
القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من
تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يعدل القانون الاصيل باضافة المادة التالية اليه رقم (١٢)

المادة ١٢ -

تبقى الانظمة والقرارات التي صدرت بمقتضى المادة (١٢) من القانون الاصيل قبل
الغائها سارية المفعول وذلك اعتباراً من ١٤/٤/٩٩١ ويعتبر ما استوفى بموجبها صحيحاً
وبالنسب الواردة فيها الى ان تعدل وفقاً لاحكام هذا القانون

المادة ٣ - يعاد ترقيم المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) من القانون الاصيل لتصبح (١٣) و (١٤) و
(١٥) على التوالي

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون الضريبة الاضافية

١ - اصدر مجلس الوزراء وبحسب صلاحيته المخولة بموجب المادة (١٦) من القانون الاصيل
رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ قانون الضريبة الاضافية والتي تم تعديل رقمها لتصبح (١٢)
بموجب القانون المؤقت المعدل رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨، عدداً من الانظمة والقرارات
تهدف الى

أ - تحقيق ضريبة اضافية لزيادة موارد وتغطية العجز في قانون الموازنة العامة
ب - اعفاء بعض السلع الاساسية والضرورية من الضريبة بهدف تخفيض اسعارها
للمواطن الاردني
ج - اعفاء الجهات الدبلوماسية وضيوف الحكومة الرسميين والافواج السياحية من دفع
ضريبة المغادرة

٢ - صدر القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ المعدل لقانون الضريبة الاضافية الاصيل وكان من
جملة احكامه ما ورد في المادة (٧) منه التي الغت المادة (١٦) من القانون الاصيل التي
اصبحت تحمل الرقم (١٢) بموجب القانون المعدل رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨، ولم تتضمن
هذه المادة نصاً يبيح العمل بالانظمة والقرارات التي صدرت بموجب المادة (١٦) التي
اصبحت تحمل الرقم (١٢)

٣ - ولما كانت هذه الانظمة والقرارات تحقق ضريبة اضافية تقدر بالملايين ويتحقق بعضها اهدافاً
اجتماعية واقتصادية للمواطنين واصبحت جزءاً من نظام الضرائب في الدولة استوعبها
الاقتصاد الوطني، وان عدم بقاء العمل بها يؤثر بشكل كبير على موارد الخزينة الامر الذي
استوجب وضع المشروع المرفق

السيد الامين العام: ٤ - ما يجد من اعمال.

معالي رئيس المجلس: لدينا تحت بند ما يجد من اعمال، اضفنا استقالة معالي الاستاذ
عبد الكريم الدغمي، ثم عاد الاستاذ الدغمي وسحب الاستقالة فيعتبر الموضوع منتهى

السيد الامين العام: ٥ - تحديد موعد وموضوع الجلسة القادمة

معالي رئيس المجلس: يحدد موعد الجلسة القادمة فيما بعد بسبب ان يوم الاحد هو يوم
عطلة ستحدد فيما بعد، رفعت الجلسة.

(انتهت الجلسة)

معالي رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عربيات

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

هكذا من المأهول